

التعليم ودوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية

دعيمان زويبر

جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس

مقدمة :

ما كان للحكومات والأفراد أن يزدادوا من إنفاقهم على التعليم لولا العائدات المادية التي سُحِجَت من التعليم، بغض النظر عن العائدات غير المادية التي تفوق المادية قيمة، كما تؤكد ذلك من بحوث عائدات التعليم التي بصرت المربين والسياسيين والاقتصاديين بمبررات الإنفاق علما التعليم بالنظر إلى العائدات من التعليم التي يجنيها المنتخرج والمجتمع، وبمساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكنت المسؤولين على نظام التعليم من التعامل الرشيد مع موارد التعليم البشرية والمادية، وسبل استغلالها الأمثل في ظل العمليات والأساليب الاقتصادية واستخدام معايير الكفاية والإنتاجية لتصحيح الاختلالات القائمة، ورفع فعالية الأداء، والحكم على ما أنجز وتحقيق، تلك النتائج التي دعمت الإحساس المتزايد بان التعليم ككل في أزمة وان أزمة التعليم في الجزائر هي جزء من الأزمة الوطنية نفسها ولكن تعاضلها في الجزائر يرجع إلى الالتزامات والتضحيات التي قدمتها الدولة خلال السنوات الماضية وذلك من أجل التصدي للإخطار حيث ان الأزمة التي يتعرض لها التعليم اليوم في الجزائر تستدعي تدعيم النظرة الاقتصادية والاجتماعية له على أنه استثمار حقيقي له عائد اجتماعي شأنه في ذلك شأن القطاعات الإنتاجية الأخرى

هدف الدراسة :

كان من ضمن أهدافنا في هذا المقال هو محاولة إبراز أهمية التعليم الجامعي بالنسبة للاقتصاد الوطني نظرا لما له من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية ذلك أنه أصبح شكلا من أشكال الاستثمار في البشر والذي يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية ولما يشكله الإنفاق العام على التعليم من ضغط على ميزانية الدولة وحساب العائد الاقتصادي سواء على الفرد أو على مستوى المجتمع وبالتالي يكون الإنفاق على التعليم الجامعي من الأمور التي لها ما يبررها نظرا لمساهمة في النمو الاقتصادي بهدف تحقيق أكثر كفاءة أو فاعلية التي يحتاج إليها النظام التعليمي في الجزائر الذي يعد من أولويات الدولة في محاولة للرفع من مخزون الرأسمال التعليمي في المجتمع باستخدام حل التدابير الأساسية للسياسات العامة .

فرضية الدراسة :

من أجل الإجابة عن هذه التساؤلات يتم الانطلاق من فرضية أساسية مفادها التأكيد على ضرورة وحثمية ترشيد استخدام متطلبات دعم التعليم من قبل الدولة الجزائرية الذي يعد من أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية حيث ان الدولة بحاجة إلى نظام اقتصادي كفاء يتماشى وفق لمتطلبات بيئة تعليمية جامعية إيجابية، راقية تتماشى مع ضرورات التحول الاجتماعي والاقتصادي من خلال إعادة ومراجعة سياستها بالنسبة للمصروفات الجامعية والرواتب والمنح الدراسية فضلا عن توجيه مواردها إلى الاستثمارات المربحة اجتماعيا.

مشكلة الدراسة :

السؤال الذي يجب طرحه هنا في هذا المضمرة هو : كيف يمكن تفعيل دور التعليم حتى يكون مكون استثماري موضحا الجدوى من دراسة عوائد التعليم حتى تنفع في تحقيق المطلوب مستقبلا ؟ بمعنى أدق إلى أي مدى تتوقف درجة نجاح ومصادقية التعليم في الجزائر ؟ وما قيمته الاقتصادية دون التسبب في اختلالات توازن طويلة الأمد ؟ فالمشكلة أصبحت تتطلب نقاش وتفكير على الصعيد النظري والتطبيقي نظرا لحجم أهميتها في كيفية تطبيقها بمعنى نظام تعليمي قادر على توفير جميع العناصر اللازمة التي تقود إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في ظل متغيرات العالم و في ضوء متغيرات محلية من جهة ومن زاوية أخرى كونها تطرح تساؤل حول سبل الاستغلال الأمثل للموارد البشرية في ظل العمليات والأساليب الاقتصادية مع استخدام معايير الكفاية والإنتاجية لتصحيح الاختلالات القائمة، ورفع فعالية الأداء في التعليم من خلال قياس العائد الاقتصادي للتعليم وأهم أنواع تكاليفه وأثاره المباشرة، فتكون إجابتنا الأولية من خلال مراعاة أربعة

مخاور رئيسية مقترحة وهي التي سيتم تناولها بشكل جوهري في هذا المقال ومناقشتها ضمن أربعة أبعاد مختلفة توضح العلاقة القومية بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القومي كل واحد منها في محور مستقل حيث يتناول البعد الأول المحور الأول مسألة تامين وتعزيز قيمة التعليم الاقتصادية من خلال تقوية العامل البشري وتمكينه من أداء المهام اللازمة التي تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية فضلا عن تشخيص القيمة الحقيقية للتعليم ويتناول البعد الثاني ، المحور الثاني مسألة مفهومية دور التعليم كمكون أساسي فعال استثماري واستهلاكي الذي تدعو الحاجة إليه في مجال التنمية الاقتصادية إذا أريد ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذلك انه لايمكن الاضطلاع بجميع هذه المتطلبات الأساسية على نحو فعال بدون التعرض للجوانب الاقتصادية التي تخص العوائد والتكاليف لذلك فان البعد الأخير يكون متناول للمحور الثالث متمثلا في تحديد العائد الاقتصادي من الاستثمار للتعليم وحدواه .

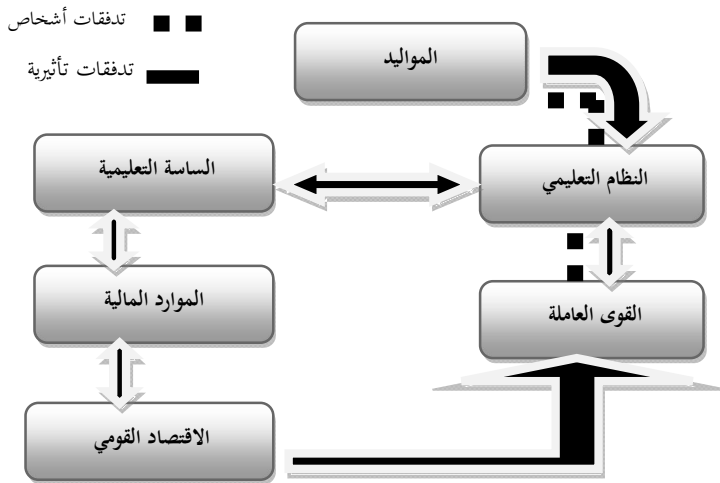
المحور الأول: تامين وتعزيز القيمة الاقتصادية والاجتماعية للتعليم

أولا : القيمة الاقتصادية للتعليم

ثمة إجماع الآن على الاعتراف بما للتعليم والتدريب من مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين نوعية البشر و زيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتسريع النمو فالتعليم يفتح الباب أمام المساواة الاجتماعية والفرصة الاقتصادية حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، ولقد أصبحت النظرة إلى تلك الموارد في العقود القليلة الماضية أنها استثمار له عائد مرتفع طويل الأجل، حيث يمتد ذلك العائد خلال الحياة الإنتاجية للفرد، ولقد اعتبرت تلك الموارد وتنميتها من أهم عوامل نجاح أي عملية تنمية اقتصادية، وكشرط ضروري لنجاح العوامل الأخرى مثل رأس المال والموارد الطبيعة فشرط كفاءة هذه العوامل وجود أو توافر القوى البشرية الملائمة والمناسبة والمؤهلة لاستخدام هذه العوامل بصورة فعالة وتتعدد العوامل المؤثرة في تلك الموارد البشرية، حيث يعتبر التعليم من أهم هذه العوامل ويؤثر التعليم في تنمية و تطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها وإنتاجيتها وبذلك يسهم في عملية التنمية بصورة فعالة، ولقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى في بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أولى للتنمية الاقتصادية وقد استطاعت فعلا بفضل المستوى التعليمي المرتفع لأفراد القوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما أدى بها إلى الدخول في مصاف الدول الكبرى، ومن أهم الأمثلة على ذلك تجربة العديد من الدول الآسيوية والأوروبية والتي اتخذت من التعليم ركيزة أساسية لتحقيق تنميتها الاقتصادية .⁽¹⁾

كما ينجح كذلك تأثير الاقتصاد على النظام التقليديين من خلال ما يخصصه له من موارد مالية تحكم، مما يؤدي لهذا النظام على أداء عمله بكفاءة ونجاح وذلك في وجود سياسة تعليمية مناسبة لذلك فانه من خلال دور التعليم في التأثير على الموارد البشرية، وهيئتها للعمل و الإنتاج تتضح العلاقة القومية بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القومي و الشكل التالي يوضح ماهية هذه العلاقة :

شكل رقم 01 : علاقة النظام التعليمي في المجتمع بالاقتصاد .



ويضم هذا الشكل نوعين من التدفقات و هي التدفقات في صورة موارد بشرية والأخرى تأخذ صورة تدفقات تأثيرية فيتضح من هذا الشكل وجود علاقة تأثيرية متبادلة بين الاقتصاد والنظام التعليمي من خلال التأثير المتبادل بين النظام التعليمي والقوى العاملة في المجتمع حيث هذه التدفقات من مواليد للنظام التعليمي هي الأخرى تؤثر في كفاءة و قدرة النظام التعليمي في استيعابه بما يحقق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية .⁽²⁾

ثانيا : أهم التغيرات الرئيسية لقيمة التعليم :

تتخذ التغيرات الرئيسية للتعليم اتجاهين وهي التغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي، ويرجع كل تفسير من هذه التفسيرات قيمة التعليم إلى أثره على أحد الاتجاهات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، السيكولوجية مركزا على أثر التعليم في هذا الاتجاه مع اعتباره أهم الآثار على الإطلاق .

1- /التفسير الاقتصادي: بمقتضى هذا التفسير يساهم المزيد من التعليم مباشرة في النهوض بالإنتاجية ويستند تفسير ذلك إلى ان التعليم يكسب الافراد مهارات ومعارف دافعة للإنتاجية ونادرة، فالأفراد الأكثر تعليما يتميزون عن قرائهم الأقل تعليما في سوق العمل، حيث يرتفع الطلب عليهم نتيجة لارتفاع إنتاجيتهم في العمل ويقل المعروض منهم نتيجة لارتفاع تكاليف تعليمهم، وبذلك يؤكد ذلك التفسير على ان فروق الكسب بين الافراد المختلفين في مستوى التعليم يعود إلى فروق الإنتاجية بينهم، حيث يعاب على هذا التفسير تأكيده على أن فروق الكسب بين الافراد تعود إلى الاختلافات في مستوى إنتاجيتهم فقط، إذ غالبا ما تختلف تلك الأجور عاكسة عوامل أخرى غير الإنتاجية مثل قلة أو زيادة المعروض من نوع معين من العمالة أو تزايد الوزن النسبي للصناعة التي ينتمون إليها أو زيادة الطلب على مهنة معينة إلى غير ذلك من العوامل ولكي يكون فرض اختلاف الأجور كنتيجة لاختلاف الإنتاجية يجب توافر المنافسة الكاملة في سوق العمل والتي تمثل الضمان الوحيد لإرجاع فروق الكسب إلى اختلاف الإنتاجية فقط⁽³⁾.

2- /التفسير الاجتماعي : يقوم هذا التفسير على ان التعليم يعمل على نشر قيم اجتماعية معينة، تؤهل الافراد إلى الانضمام إلى الصفوة الحاكمة في المجتمع فالتعليم يؤهل الافراد من مختلف الفئات الطبقية للقيام بمختلف الأدوار الاقتصادية تبعا للطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها وبالتالي يتحصل دوره في تعزيز الهيكل الطبقي للمهارات السائدة في المجتمع، حيث يؤكد هذا التفسير على أن الجزء الأكبر من الاختلافات في الأجور يعود إلى مركز الآباء والطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليه والتي تحدد مستويات التعليم للأبناء وكذلك مستويات الكسب، وبذلك فهو يرجع الجزء الأكبر للاختلاف إلى العوامل الاجتماعية مع عدم إغفال العلاقة بين التعليم والإنتاجية من ناحية وارتفاع الكسب من ناحية أخرى.⁽⁴⁾

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للتعليم

يمكن تلخيص أهم الفوائد الاقتصادية للتعليم نظرا لما لها من أهمية فيمايلي:

- يزيد التعليم من إنتاجية العمال وذلك من خلال اكتساب القوى العاملة المهارات والمعارف ويعمل أيضا على ثقل مواهب الأفراد وزيادة كفاءتهم وقدرتهم على استيعاب التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المتطورة.
- يساعد التعليم على تراكم رأس المال فهو يمكن ان يكون مكملا لرأس المال المادي، ويعني ذلك ان تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي يكون ذا فائدة كبيرة إلى ذلك الحد الذي يتوفر فيه رأس المال البشري بدرجة كافية ليكمل التحسينات في رأس المال المادي، فرأس المال المادي يجب ان يتوفر له العقلية البشرية بالعدد اللازم لاستخدامه في تطوير العملية الإنتاجية وكذلك يجب ان تتوافر القوى العاملة ذات المهارة المناسبة والتي تستطيع استخدام الآلات الحديثة المتطورة التي تتبع زيادة رأس المال المادي.⁽⁵⁾
- ان التعليم يؤدي إلى الاستخدام الكفء للمدخلات الجديدة كما ان التعليم يعد حافزا للتغير السلوكي الذي يساعد على النمو الاقتصادي، فالأفراد المتعلمون أكثر ميلا للاستخدام الكفء لجميع عناصر الإنتاج وتطويرها المستمر حتى تكون دائما ذات كفاءة عالية وتحقق إنتاجية قصوى .
- يساعد التعليم في صقل القدرات الإبداعية للإنسان وزيادة معارفه مما يؤدي إلى تحسين عملية الإنتاج والتمكين من استخدام المعلومات والمهارات وتطويرها لمواجهة الظروف المتغيرة في المستقبل.

- يساعد التعليم على التقدم الفني، وذلك من خلال البحث العلمي وتطوير المناهج والمقررات التي تدرس وتطوير التعليم وتطوير أنظمته باستمرار يؤدي إلى زيادة مقدرة الافراد على القيام بالبحوث العلمية والفنية وبذلك تزيد قيمة رأس المال البشري والتي تقوم بدورها بالاختراعات الفنية والابتكارات، ويساعد التعليم أيضا في تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والذي ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة مما يجعل استخدام الآلات والمعدات الحديثة أمرا ميسورا.
- يؤدي التعليم إلى كبر أحجام المشاريع وذلك عن طريق مساهمته في زيادة التقدم الفني وزيادة رأس المال المادي، وكذلك توفير الموارد البشرية التي تعمل على تطبيق ذلك التقدم .

- يمد التعليم متخذي القرارات الفنية والاقتصادية بالمعلومات ونظرة أكثر شمولاً بحيث يستطيعون تجنب وقوع أخطاء كبيرة في المستقبل.

رابعا : دراسة الآثار المباشرة للتعليم في النمو الاقتصادي

تعتبر دراسة العلاقة التبادلية بينا التعليم والنمو الاقتصادي علما كبيرا من أهميته كوسيلة لمعرفة أثر كل منهما على الآخر، حيث تربط التعليم ارتباطاً وثيقاً بالدخل، فهو يعتمد علم مستوا هو درجة نموه، إذ ان نشر التعليم من خلال التوسع في المراحل المختلفة للتعليم يعني ضرورة توفير الأموال (التكاليف) ويعتبر الدخل مصدرا، كما أن نمو الدخل بصورة مستقرة لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع مستوى التعليم ومخرجاته، حيث أننا كسبيين لا اعتقاد بأهمية التعليم، ألا نأخذ في الحسبان طلب جماهير كبيرين على التعليم وخاصة التعليم العام ذلك كفي كاف دول العالم المتقدمة والنامية علما لسواء، والثاني لعللاقة الواضحة والقوية بينا التعليم والدخل علما مستوا بالفرديو القوميو يتحققا لأثر المباشرة للتعليم فيا نمو الاقتصاد من خلال تحسين المهارات والقدرات لإنتاجية للقوى العاملة، وقد ظهر الحد ينشأ كفتيات جدراسات عديدة وغيرهامنالدراساتولا يوجد خلا بينا لاقتصاديين عن وجود دور مباشر للتعليم فيا نمو الاقتصادى . (6)

ونظراً لما لقياس دور تعليم القوا البشرية فيا نمو والتنمية الاقتصادية من أهمية في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها بينا القطاعات المختلفة، ولما للعلاقة مستوا بالدخل والنمو الاقتصادي فيا لا تجاهنحو التعليم، فإننا كحاجة للبحث فيا العلاقة بينا التعليم والنمو الاقتصادي فيا جزائر وتحديد أثر كل منهما على الآخر حيث يتحدد النمو الاقتصادي بأربع محددات رئيسية كالتالي : (7)

- النمو في القوى العاملة ويمكن ان يكون بسبب الزيادة في عدد السكان .
 - النمو في رأس المال البشري ويكون عن طريق زيادة المهارات التي تمتلكها القوى العاملة أو مقدار التعليم أو التدريب والخبرة.
 - النمو في رأس المال المادي ويعني توفر الآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.
 - التقدم التكنولوجي الذي يوفر طرق حديثة مختلفة للإنتاج وأشكال جديدة لمنظمات ومؤسسات الأعمال .
- ولقد اهتمت نماذج النمو الاقتصادي في النمو الاقتصادي في السنوات الماضية بإدخال المساهمة التي تقطع عملية تنمية الموارد البشرية ضمن مدخلات هذا النمو، لتحليل إسهام التعليم في النمو الاقتصادي حيث قام الاقتصاديون بإثبات ان التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل الوطني وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة ذلك ان ربط التعليم بالنمو الاقتصادي مبدأ هام أخذ به الاقتصاديون من خلال دراساتهم عديدة و لكن يجب التأكيد على أن التعليم ليس هو الشكل الوحيد على الاستثمار البشري، إذ ان هناك الإنفاق على مشاريع أخرى التي تعتبر مسلكا هاما آخر من مسالك الاستثمار البشري .

المحور الثاني: التعليم ودوره في تحريك عجلة التنمية كمساهم ومكون فعال استثماري واستهلاكي

هناك وجهتي نظر إلى التعليم الأولى تعتبر التعليم سلعا استهلاكية تدر عائدا مباشرا عند الاستخدام وهو الإشباع الذي يحصل الافراد نتيجة التحاقهم بالمدارس وكذلك الشعور بالرضا نتيجة لزيادة المعارف. أما وجهة النظر الثانية فهي تعتبر التعليم في البشر يؤدي إلى عائد يستثمر لفترة طويلة ولهذا فان التعليم يعتبر من أهم مقومات التنمية الاقتصادية وان التعليم كأى استثمار آخر يجب ان يتم دراسته ودراسة عائده وان يخضع لكافة معايير الاستثمار ويمثل أنصار هذه النظرية أصحاب مدرسة الاستثمار في رأس المال البشري و الذين يعتبرون ان الاستثمار في البشر هو من أفضل الاستثمارات عائدا أو يخدم التنمية الاقتصادية فالاستثمار البشري والموارد البشرية المدربة الماهرة ضرورة من ضروريات عملية الإنتاج وبالتالي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية وان الاستثمار في رأس المال البشري يدر عائد يفوق الكثير من المشروعات الاستثمارية الأخرى .

هناك من يعتبر التعليم من الاستثمار القومي حيث أكدوا على ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية وضرورة مساهمة الدولة في تحمل نفقات التعليم وذلك يقولون ان قيمة ما ينفق على التعليم سواء بواسطة الافراد يجب ألا يقاس بالعائد المباشر من هذا الاستثمار بل قد تحصل الدولة على عائد كبير من إعطاء أفراد الشعب فرصا أكثر لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم وقد يعطي اكتشاف هذه المواهب والقدرات تكاليف ما ينفق على التعليم لمدينة بأسرها.⁽⁸⁾

أولا : التعليم مكون استثماري و استهلاكي

يمثل التعليم في الحقيقة مكونا استثماريا واستهلاكيا في وقت واحد ويمثل أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية فالتعليم يمكن ان يخدم العديد من الأهداف كلها ذات أهمية عالية من وجهة نظر التنمية العامة، حيث انه يمكن ان ينظر إليه كاستثمار في وسيلة إنتاجية producteur agent ويوجد أيضا مفهوم استهلاكي للتعليم، فهو يسهم بصورة مباشرة في مستوى المعيشة وينشئ أصولا استهلاكية باقية ان الأثر الاستهلاكي والأثر الإنتاجي للتعليم يمكن النظر إليهما كمتامين من وجهة نظر التقييم الاجتماعية وذلك بالمفهوم الواسع للنمو . أما التعليم بالمدارس فهو أكثر من مجرد نشاط استهلاكي، بمعنى انه لم يتم الالتزام به بمجرد الحصول على الشعور بالرضا والمنفعة من خلال الالتحاق بالمدارس بل على العكس من ذلك، فالنفقات العامة والخاصة تدفع للتعليم المدرسي عن عمد من اجل الحصول على مخزون إنتاجي يضم كائنات بشرية، ويوفر الخدمات في المستقبل والتي تشمل على مجالات اكتساب الرزق في المستقبل والقدرة الذاتية على العمل في المستقبل والنشاط المنزلي والشعور بالرضا للمستهلكين، ويضيف التعليم كنوع من الاستثمار إلى مدخرات الدول المنخفضة الدخل بدرجة معتبرة لكنه يهمل في الحسابات الاقتصادية القومية التقليدية، لان المدخرات المدرجة في هذه الحسابات تقتصر فقط على تكوين رأس المال المادي، وعلى ذلك يجب النظر إلى التعليم كنوع من الاستثمار الذي يجب ان يخضع لمعايير الاستثمار وذلك إلى أقصى كفاءة ممكنة منه وعلى هذا فان للتعليم جانبين: جانب استهلاكي "التعليم كاستهلاك" وجانب استثماري "التعليم كاستثمار" حيث يمكن النظر إلى التعليم كاستهلاك من زاويتين :⁽⁹⁾

- 1- التعليم كاستهلاك حاري : شانه في ذلك شأن الغذاء حيث يحقق إشباعا فوريا لحاجة غير مشبعة لدى الفرد أو الإنسان ممثلة في الرغبة في العلم أو المعرفة الثقافية فضلا عن إشباع رغبات إنسانية اجتماعية وسياسية يحتاجها المجتمع بشكل عام .
- 2- التعليم كاستهلاك دائم أو مستمر: يتمثل في أنه لا يثني مرة واحدة أو دفعة واحدة وإنما هو لصيق بصاحبه طوال حياته وأيضا يدر عائدا بعد وفاته، كما يزيد من رفاهية الفرد والمجتمع فضلا عن تميز التعليم عن بقية أنواع الخدمات الاستهلاكية الأخرى بقدرته على التأثير على تفضيلات سلوك المستهلكين في مجال رغبتهم لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود مواردها ، فالأفراد يستطيعون تنمية مواردهم و ميولهم عن طريق معارفهم وكذلك يستطيعون ان يكونوا قادرين على الاختيار ما بين البدائل المختلفة والتي تعطي درجات مختلفة من الإشباع أما بالنسبة للمجتمع فالتعليم استهلاك دائم حيث أنه يمثل عاملا هاما وضروريا للتنمية الاقتصادية، ويمثل أيضا عامل استقرار سياسي وذلك عن طريق الإسهام وتحسين العلاقات وفي التقدم الاجتماعي وفي إدراك الافراد لمتطلبات التنمية.

ثانيا : التعليم كاستثمار محفز في عملية التنمية الاقتصادية

أما عن التعليم كاستثمار فهو يزيد من الطاقة الإنتاجية ويرفع من كفاءة الإنتاج من خلال تنمية الموارد البشرية ويؤدي أيضا إلى إمكانية تطبيق التقدم التقني في المجالات العلمية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج، وكذلك يفيد في خلق وفورات خارجية تنتج من إمكانية توسيع حجم المنشآت عن طريق التقدم التقني وعدم توافر الموارد البشرية التي تستطيع القيام بكل ذلك، وبذلك تستطيع المساهمة بشكل فعال كعامل من أهم عوامل التنمية الاقتصادية. وهكذا نرى ان التعليم سواء من الناحية الاستهلاكية أو الاستثمارية يساهم في التنمية الاقتصادية بصورة فعالة مما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى اعتباره محفزا لأهم الموارد الاقتصادية على الإطلاق وهي رأس المال البشري والذي اعتبروه أساس العملية الإنتاجية.⁽¹⁰⁾

المحور الثالث: الجدوى من دراسة عوائد التعليمم تحديد عائداهالاقتصادي

ان التحدي الذي يواجه المجتمعات المتقدمة والنامية يتمثل في كيفية استخدام مواردها وإمكاناتها المتاحة بشكل أفضل لتحقيق أكبر عائد اجتماعي وشخصي ولعل التحدي الذي يواجه الدول النامية أكبر لما تعترض مجتمعاتها من مشكلات خطيرة وصعوبات عديدة بسبب

ضعف مواردها المادية والبشرية وقلة إمكانياتها ولمل لم تعد عملية حساب تكلفة المشاريع تكتفي لاتخاذ القرارات الصحيحة أو الرشيدة في شأن تخصيص الموارد والاختيار بين البدائل الاقتصادية المختلفة كان لابد من دراسة العوائد أو الفوائد التي سنحصل عليها من هذه المشاريع ومن أجل ذلك استخدمت طرق ونماذج اقتصادية أثبتت نجاحها في مجال دراسة جدوى المشاريع والتعرف إلى كفايتها الاقتصادية ومع ظهور نظرية رأس المال البشري وعلم اقتصاديات التعليم بدأ عدد من الاقتصاديين باستخدام الأدوات الاقتصادية والوسائل نفسها المستخدمة في أي مشروع استثماري آخر لمعرفة إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردي والقومي وقد استخدمت أساليب ومداخل متعددة من أجل حساب عوائد التعليم وتحليل مداخلاته و مخرجاته التي سوف نعرضها لاحقاً.⁽¹¹⁾

أولاً : تحديد عوائد (مردود) التعليم

إن اعتبار التعليم عملية استثمارية يعني توظيف التعليم الأمثل لموارده البشرية والمادية من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال فترة زمنية معينة، بيد أن العبرة في تحديد عائدات التعليم وقياسها. فالعائد حسب المضمون الاقتصادي هو مقدار الدخل النقدي وغير النقدي الذي ينتج عن الاستثمار طوال عمره الإنتاجي، أو بمعنى آخر هو التكلفة التي يُضحي بها من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل حيث هناك العديد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع لبعض دول العالم وهي في مجملتها تؤكد حقيقة نسبية واتجاهاً عاماً مؤداه أن ثمة علاقة إيجابية ذات دلالة بين التعليم بمختلف مراحله وأنواعه وبين النماء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي كما حاولت بعض الدراسات تصنيف عائد (مردود) التعليم إلى :

- عوائد استهلاكية وقتية وعوائد رأسمالية طويلة المدى وذات تأثير في حياة الفرد ومستقبله على سبيل المثال زيادة القدرة الإنتاجية لدى الفرد واكتسابه مهارة أو عادة القراءة البصيرة والإطلاع المفيد كذلك عوائد فردية أو شخصية كزيادة دخل الفرد، أو استمتاعه بوقت فراغه.
 - عوائد اجتماعية على سبيل المثال زيادة الإنتاج القومي، زيادة الضرائب على الدخل، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة.
- (12)
- عوائد مالية كزيادة قدرة الإنسان على الادخار، أو حسن الإنفاق والعوائد الغير مالية مثل زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه، وعلى الابتكار.

ثانياً: أهم الأساليب والمداخل لحساب عوائد التعليم الاقتصادية

- 1 - مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم : يهتم هذا المدخل بتخطيط التعليم حسب الحاجات الثقافية والاجتماعية للسكان (الطلب الشعبي) وذلك بعد تشجيع الحكومات والافراد على التعليم ويتميز هذا المدخل بأنه يعكس صوت الجماهير إلا انه يخضع لاعتبارات سياسية وضغوط شعبية وناتج عن اقتناعات فلسفية .
- 2 - مدخل تخطيط القوى العاملة : يهتم هذا المدخل بكيفية تحديد حجم النظام التعليمي وإعادة المتعلمين فيه والمتخرجين منه و ربط ذلك بمتطلبات الإنتاج والتنمية من أجل القضاء على فائض المعلمين والبطالة المهنية وسد حاجات البلد من الكفاءات البشرية والعمالة الماهرة . إلا ان هذين المدخلين لم يستطيعا تحقيق الهدف منهما وخاصة الأخير إذ لم يستطيع ان يقدم حلاً لمشكلة تخصيص الموارد المتعلقة بالتعليم ولقد كان أسلوبه غير منطقي لذلك فشل في حل المشكلات التي ارتبطت بالتعليم ونتجت عنه زيادة عدد الخرجين العاطلين عن العمل وأزمة تمويل التعليم في العالم عموماً وفي الدول النامية خصوصاً مما مهد الطريق أمام ظهور المدخل الثالث وهو مدخل التكلفة و العائد .
- 3 - مدخل التكلفة / العائد : اخذ هذا المدخل تسميات عديدة مثل تحليل معدل العائد تحليل سعر المنفعة تحليل فوائد أو منافع التعليم حساب مردودية التعليم ويفترض هذا المدخل الذي اظهر مرونة أكبر من مدخل التنبؤ أو تخطيط القوى العاملة ومدخل الطلب الاجتماعي على التعليم معرفة وحساب كافة التكاليف المرتبطة بالمرحلة التعليمية المطلوب عاؤها ولكن استخدام أسلوب العائد والتكلفة في تحليل عوائد التعليم أثار عدداً من الاعتراضات كما هو الحال في تكلفة الفرصة الضائعة بحجة عدم مناسبة هذا الأسلوب لقياس التعليم لان له أهداف غي اقتصادية (فوائد خارجية) على مستوى الفرد والمجتمع وفيما يلي أهم الاعتراضات على النظرة الاستثمارية للتعليم :⁽¹³⁾
- ان الدخول المكتسبة بسبب العليم فقط بين هي تتأثر بعوامل متعددة إضافة للتربية كالجنس إذ ان هناك فروق بين أجور الذكور والإناث الاجتماعية للأفراد المتعلمين مثل المعرفة الشخصية والعلاقات والمناصب والوساطة ومدة الولاء للسلطة الحاكمة والمهارات الشخصية والمواهب

النظرية والممارسة إضافة إلى عوامل أخرى مثل التمييز العنصري تمييز بين الريف والمدينة وبالتالي فقد ينخفض أثر التعليم أو التربية إلى 66 % أي ثلث الدخل يعود إلى آثار التعليم .

- هناك صعوبات منهجية وعملية في قياس العائد من التعليم مثل صعوبة القياس الكمي لأشياء غير مادية وكذلك صعوبة قياس أثر التعليم وحده على إنتاجية العمل وعدم دقة استخدام الأجر كمؤشر أو دليل على الكفاية والتأخر ظهور العائد الاقتصادي للإنفاق على التعليم، وإهمال الآثار الثقافية والإيديولوجية للتعليم إضافة لتجاهل دور العلم و البحث العلمي.⁽¹⁴⁾

- ان فروق الكسب ليست فقط بسبب التعليم بل أيضا بسبب الذكاء والقابليات الأصلية والكفاءة الشخصية والطبقة الاجتماعية .
- الفرصة الضائعة تحسب بحسب من يماثلهم، ولكن قد لا يجدون عملا كما ان حذف أو إدخال التكلفة الضائعة في الدخل القومي يثير مشكلات كثيرة .

- يعتمد معدل العائد على ما يميز سوق العمل مثل عدم مرونة عنصر العمل وصعوبة انتقاله، تأثير النقابات والاتحادات المهنية وقدرتها على المساومة والاحتكار والقيود المفروضة على المهن .

- إهمال اندثار واهتلاك رأس المال البشري مع الزمن ، بسبب التقادم الطبيعي أو الاهتلاك السريع الناجم عن الاستخدام الكثيف والمفرط. ونعتقد ان الاعتراضات على عملية قياس العائد بالأدوات الاقتصادية، لا تعدو ان تكون تحفظات أكثر منها اعتراضات على منهج القياس بعد ظهور المشكلات العديدة التي رافقت التوسع بالتعليم مع غياب الأبحاث والدراسات التي توجه الاستثمار في التعليم نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر، ويتفق الباحثون جميعا على ميزات طريقة تحليل التكلفة / العائد فهي طريقة اقتصادية لتقويم التعليم إذ أنها : غير متحيزة وتمكن من المقارنة بين الاستثمارات كافة والمفاضلة بين البدائل المختلفة وتكشف الخلل في الاستثمارات إضافة إلى قياس الطلب الفردي والكلّي وتقدير معدلات العائد الفردي والاجتماعي .

ثالثا : هدف قياس عائد التعليم⁽¹⁵⁾

- بيان مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية .
- يمد المخطط التربوي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل .
- يزودنا بتكلفة التعليم بمراحل مختلفة، وتوازن العرض والطلب،
- يساعد للقيام بإحداث مقارنات مختلفة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثمارية الأخرى.
- يحدد المرحلة التعليمية، والبرامج التعليمية الأجدى للاستثمار فيها .
- يوجه العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل، وسياسة الأجور في الدولة.
- يفيد المخطط في توزيع الاستثمار في المجال ذو العائد المرتفع حيث يقترح طرقاً لزيادة كفاءة التعليم بزيادة العائد أو بتخفيض التكلفة أو فحص تكلفة التعليم ومقارنتها بالزيادة في دخول القوي العاملة المتعلمة...

الخاتمة:

- إن المشكلة التي تواجهها الجزائر اشد صعوبة أيضا من المشكلة التي تواجهها البلدان العربية لان الموارد المتاحة أكثر ندرة حيث تقتضي إزالة حالات الاختلال في توازنها الاقتصادي الكلي والخارجي بينما يقتضي تحقيق مقاصد الشريعة فيها عكس ذلك حيث التحدي الذي تواجهه الجزائر هو مسألة كيفية حل هذا الصراع فهي لا يمكن أن نستجيب لهذا التحدي استجابة ناجحة باعتماد استراتيجيات قد فشلت فالإستراتيجية الفاشلة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الفشل .

- إن ما تحتاج إليه الجزائر هو أن تطور إستراتيجيتها الخاصة للإستراتيجية من شأنها أن تساعد على تخصيص الموارد النادرة بشكل فعال وعادل طبقا لمقتضيات الحياة التعليمية وهذا سيساعدها أيضا على الوفاء بالتزامها الأخلاقي بان تكون قدوة حسنة للبلدان الأخرى وقدوة يمكن لهذه البلدان تحذو حذوها لحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية في مجال التعليم و بالطبع إن انسجام الأهداف مع النظرة العالمية لا يكفي بل لابد من وجود إستراتيجية فتطوير التعليم تكون هي أيضا نتيجة منطقية للفلسفة الكامنة وإذا ما طبقت على نحو جاد فان بوسعها

تمكين المجتمع الجزائري من تحقيق أهدافه التعليمية فمن الأهمية بمكان أن نبين الآن أن التخطيط الاستراتيجي في التعليم لا يطرح أية صيغة أو آلية أو استراتيجية سحرية لجعل التخصيص وتوزيع الموارد كفيًا وعادلاً حيث أن الادعاءات المتعلقة بالخصائص السحرية لآلية تدل على عدم إدراك تعقيدات المجتمع البشري في التعليم والصعوبات التي ينطوي عليها تحقيق الانسجام بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية .

- ثمة إجماع الآن على الاعتراف بما للتعليم والتدريب من مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين نوعية البشر وزيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتسريع النمو فالتعليم يفتح الباب أمام المساواة الاجتماعية والفرصة الاقتصادية وقد اعتبر بحق العامل العظيم الذي يسوي بين الناس من حيث الظروف البشرية والدولاب الذي يحفظ التوازن في الآلة الاجتماعية ومع ذلك فإن الحكومات الإسلامية مقصرة تقصيرا شديدا لإهمالها هذا القطاع الهام عند تخصيص الموارد وحتى القراءة والكتابة هما الخطوة الأولى على طريق التعليم لم ينتشرا انتشارا شاملا في معظم البلدان الإسلامية وثمة خطورة خاصة في إهمال تعليم الإناث اللواتي تتوقف عليهن أخلاق وصحة ومقدرة. حيث لا تكتفي العدالة الاجتماعية والاقتصادية والوعي الأخلاقي والبيئة الاجتماعية المناسبة في تحقيق الكفاءة والعدالة حيث قد يتساوى شخصين من حيث الحوافز إلا أنهم يختلفان في القدرة على المساهمة في تحقيق مقاصد الشريعة و يكمن الفرق في المقدرة وهي ليست متأصلة فحسب بل يمكن اكتسابها أيضا من خلال التعليم والتدريب من جهة ومن خلال الوصول إلى التمويل من جهة أخرى.

- إن المهمة التي تنطوي على أكبر قدر ممكن من التحدي لتحقيق وتنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها حتى في بيئة سياسية ملائمة هي حفز العامل البشري للقيام بكل ما يلزم لما فيه مصلحة استثمار له عائد مرتفع طويل الأجل وعلى الرغم من الانجازات الهائلة التي حققها التعليم في الجزائر خلال عمره القصير وما أفضى إليه من ثمرات طيبة في حياة المجتمع الجزائري، فما تزال هناك جهود أخرى مطلوبة لتطوير ذلك التعليم ليكون قادرا على استيعاب المتغيرات المجتمعية .

- النظر للمستقبل برؤية ملؤها الأمل والتفاؤل في وقت بدأت المجتمعات بسلسلة من التحديث والتجديد والإصلاح التعليمي الذي شمل جميع مراحل التعليم ومستوياته .

- التعليم في الدول النامية التي من بينها الجزائر لا يزال في مرحلة التأسيس والتخطيط وإن القضايا التي سبقت الإشارة إليها إنما تمثل نتاجا طبيعيا للتفاعل بين حاجات المجتمع الاجتماعية والتنمية

- استشراف المستقبل علما له أصوله وقواعده فهو ليس تخميناً بل هو علم يعتمد على تحليل الماضي وتقدير التنبؤ العلمي في فهم صورة المستقبل واحتمالاته .

الهوامش :

- 1- سهيل الحمدان ، اقتصاديات التعليم - تكلفة التعليم وعائداته - الدار السورية الجديدة ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص145 .
- 2- O . E . C . D Methods and Statistical Needs for Education Planning, Paris , 1967 , P60 .
- 3 - عابدين عباس محمود ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2005 ، ص 67 .
- 4 - عبد الغني النوري ، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم ، دار الثقافة ، قطر ، 1989 ، ص90 .
- 5-البان غادة عبد القادر قضيب ، قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية ، رسالة دكتوراه ، مطابع وزارة الثقافة السورية ، 1986 ، ص97 .
- 6 - بوطيبة فيصل ، العائد من التعليم في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010 ، ص 33 .
- 7- محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص45 .
- 8- عبد الله زاهي الراشدان ، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص67
- 9 - علي عبد القادر علي ، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2001 ص122
- 10 - غياب بوثلجة ، التربية و التعليم في الجزائر ، الطبعة الثانية ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، 2006، ص177
- 11- فاروق عبده فلية ، اقتصاديات التعليم ، دار المسيرة ، عمان ، 2003، ص89
- 12- فرجاني نادر ، التنمية الإنسانية و اكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث ، 1999، ص33
- 13- محمد نبيل نوفل ، التعليم و التنمية الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية، 1996، ص207
- 14-محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي ، الدار المصرية، القاهرة، 2003، ص65 .
- 15 - محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 1993 ، ص133